الفصل الثاني عشر

المجتمع الأخضر

أهداف الفصل

يؤكد هذا الفصل على محورية البعد البيئي في الاستدامة من زوايا عديدة، وفي سبيل ذلك يطرح الكتاب نموذجًا جديدًا: «نموذج هرم الفاعلية البيئية المجتمعية». ويستهدف هذا الفصل بشكل جوهري إيضاح أهم الأبعاد التي تزيد من «الفاعلية المجتمعية» في سياق يعزز الاستدامة البيئية على وجه التحديد، مع التركيز على مكونات ذلك النموذج، التي تشمل: منظومة الوعي والأخلاق البيئية، ومنظومة التشريعات والآليات البيئية، ومنظومة النضال البيئي المجتمعي.

بعد القراءة المتمعِّنة في هذا الفصل، يجب أن تكون قادرًا على:

١- أن تعرِّف مفهوم «المجتمع الأخضر» بطريقة علمية دقيقة.

٢- أن تعرِّف «نموذج هرم الفاعلية البيئية المجتمعية» بطريقة علمية دقيقة.

٣- أن تحلل مكونات «نموذج هرم الفاعلية البيئية المجتمعية».

٤- أن تفهم بعمق أهمية تكريس «الوعي البيئي» و«التربية البيئية» ومقوماتهما.

٥- أن تفهم أهمية الأخلاق البيئية.

٦- أن تعرِّف مفهوم «الأخلاق السوداء» بطريقة علمية.

٧- أن تعرِّف مفهوم «الأخلاق الخضراء» بطريقة علمية.

٨- أن تفهم بعمق أهمية «التشريعيات البيئية» ودورها في الاستدامة البيئية.

٩- أن تلم ببعض التشريعات البيئية الدولية وبأهم سمات التشريعات البيئية العربية.

١٠- أن تحلِّل بعمق العوامل الدافعة لتكريس «النضال البيئي المجتمعي» ومقوماته.

١٢-١ من البيئية الخضراء إلى المجتمع الأخضر

١٢-١-١ المجتمع الأخضر: مسوغات أولية

الفصول السابقة أكدت من زوايا عديدة على أن الوضع البيئي يزداد سوءًا بمرور الوقت، وأن الانتهاكات والتحديات البيئية تتفاقم في جميع الدول - وعلى رأسها الدول العربية - بمعدلات مخيفة، وكل ذلك يدفع باتجاه بلورة المفاهيم والآليات والمشروعات اللازمة لتحسين الأوضاع بشكل عملي تطبيقي، بما يضمن تحقيق أهداف الاستدامة التي تتمثل في تلبية احتياجاتنا وتحقيق الأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمةعلى تأمين كافة احتياجاتها، ليس ذلك فحسب، بل ودون الإضرار بالمكوّن البيئي بأنظمته وتنوعه الحيوي. وهنا نستعيد ما اتفقت عليه جميع الدول – بما فيها الدول العربية – في قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢م حيث أكدت الحكومات على التزامها بالقول[٢٢٢]:

> **نحن ممثلي شعوب العالم:**
> ١- نجدد تأكيد التزامنا بالتنمية المستدامة.
> ٢- نتعهد بإقامة مجتمعٍ إنسانيٍ عادلٍ ومبالٍ ومعترفٍ بحاجة الجميع لتحقيق كرامتهم بوصفهم بشرًا.

ومما لا شك فيه أن هذا الالتزام والتعهد له استحقاقات عديدة وكبيرة، غير أننا نركز هنا على ما يتعلق بـ «الاستدامة البيئية» وفق ما طرحناه في فصل «البيئة الخضراء» (الفصل السادس)، وهذا يعني أننا في هذا الفصل نغذّي السير من «البيئة الخضراء» إلى «المجتمع الأخضر»، وفي هذا قدر من التراكمية التي نأمل أن تفضي إلى فاعلية أكبر في الواقع المعيش.

١٢-١-٢ مدخل إلى المجتمع الأخضر

مفهوم «المجتمع الأخضر» حين نتبناه في هذا الكتاب، لا ننوي من ورائه فقط إثراء البعد المفاهيمي - على أهميته -، بل نحرص على أن يكون منصة قوية تمكّن المجتمعات من قطع أشواط في طريق الاستدامة المنشودة المفقودة في عالمنا العربي على وجه التحديد، مما يجعلنا نكثّف التحليل والعرض للشواهد والمؤشرات التي تخص الدول العربية.

ومن أجل هذا كله، فقد حرصنا على بلورة إطار تكاملي للمجتمع الأخضر، بما في ذلك أطر مفاهيمية وآليات فيها قدر من التكاملية والتطبيقية، مع ملاحظة أننا نخاطب المجتمع العربي بكافة فعالياته ومؤسساته، على أن يكون ذلك خطوة منهجية لإيصال خطاب خاص بالطلبة الجامعيين العرب – ذكورًا وإناثًا – في فصل لاحق، ويعني هذا أننا ننتقل بذلك من الفضاء العام لـ «المجتمع الأخضر» إلى الفضاء الخاص بأولئك الطلبة، وهو ما أسميناه بـ «الجامعي الأخضر» (انظر الفصل الخامس عشر).

وفي سبيل إثراء مفهوم «المجتمع الأخضر»، فإننا نقدم تعريفًا محددًا له، وذلك كما يلي:

مجموعة بشرية تتقاسم أرضًا وثقافة وهُوية وشعورًا بالوحدة وطرائقَ مستدامةً في استغلال الأرض لتحقيق التنمية المتوخاة؛ شريطة ضمانكافة حقوق البيئة، بعناصرها وأنظمتها وطيفها الحيوي.

يتضمن التعريف السابق العديد من الأبعاد الأساسية في «المجتمع الأخضر»، ويطرح أبعادًا تخص ركني المفهوم: «المجتمع»، و«الأخضر»، حيث يبتدئ بسرد أهم مقومات المجتمع (وقد أتينا عليها في الفصل العاشر) والتي تتمثل في:

- الاشتراك في أرض واحدة.
- الاشتراك في ثقافة معينة، بما في ذلك الإطار الحضاري والقيمي المعلي لشأن البيئة وحقوقها.
- استخدام لغة مشتركة، على أن ذلك يتطلب تعزيز الذخيرة اللغوية الإيجابية تجاه البيئة، ومحاربة الكلمات والأمثال الرديئة التي تختبئ وراء جدران اللغة أو الإرث الاجتماعي الشعبي.
- ترسّخ شعور الناس بالوحدة وبأنهم يشكّلون كيانًا مستقلاً.

وبعد توطيد مقومات «المجتمع»، يلتفت التعريف إلى أبرز المقومات التي تجعل منه «مجتمعًا أخضر»، حيث ينص التعريف على وجوب تقاسم «طرائق مستدامة لاستغلال الأرض» بالعمل والإنتاجية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة، شريطة مراعاة بل ضمان كافة حقوق البيئة، وللتأكيد عليها فإنه يعدِّدها بالقول: بعناصرها وأنظمتها وطيفها الحيوي.

١٢-٢ هرم الفاعلية البيئية المجتمعية

بعد الإلمام بالمعضلة البيئية بجميع أبعادها، خلصنا إلى نتيجة مهمة، مفادها أننا نحتاج إلى منظومة متكاملة من العوامل كي ننجح في إيجاد التأثير البيئي المستهدف الذي نحقق به «الاستدامة البيئية» ونتجاوز به بواعث ومظاهر «التنمية الجائرة بيئيًّا»، بما يتضمنه ذلك كله من مجابهة السلوكيات التي تحمل تهديدات وأخطارًا بيئية بمختلف أنواعها، وذلك أن مشكلات البيئة وحمايتها يصدق عليها أنها «مشكلات حضارية»[٣٢٤]، الأمر الذي يبرهن على حاجتنا الماسة لبناء «المجتمع الأخضر».

ولإكمال الأبنية المفاهيمية والتطبيقية لمفهوم «المجتمع الأخضر» بأبعاده الأساسية، فقد طورنا - بصورة أولية - نموذجًا جديدًا Model، وقد أسميناه بـ: «نموذج هرم الفاعلية البيئية المجتمعية»، وهو يعكس:

> منظومات متسلسلة من عوامل فكرية وأخلاقية وتشريعية ومجتمعية، يجب توافرها بقدر كافٍ من أجل إحداث التأثير البيئي المستهدف بما يحقق الاستدامة البيئية.

ويمكن إيضاح هذا النموذج كما في الشكل التالي:

شكل ١٢-١ هرم الفاعلية البيئية - المكونات الأساسية

ويمكن تناول مكونات هذا النموذج بشكل مختصر ، كما يلي:

- منظومة الوعي والأخلاق البيئية. تلك المنظومة هي القاعدة والأساس، وذلك للأهمية العظمى للوعي والأخلاق في السلوك الإنساني القويم الذي نتوخاه، ومنه السلوك البيئي على وجه التحديد. وتم وضع الوعي مع الأخلاق في منظومة واحدة لتأكيد الارتباطية والتكاملية بينهما، إذ لا يمكن تأسيس أخلاق إلا على وعي كافٍ، كما أن الوعي لا يفيد ما لم يؤد إلى ترسخ الأخلاق البيئية الجيدة.
- منظومة التشريعات والآليات البيئية. هي المنظومة التي تحتل المرتبة الثانية، حيث تأتي التشريعات وما يرتبط بها من إجراءات وآليات لكي تدعم منظومة الوعي والأخلاق، وذلك أنه لا يستقيم السلوك الإنساني والمجتمعي بلا تشريعات.
- منظومة النضال البيئي المجتمعي. المعضلة البيئية وما تتضمنه من تهديدات وانتهاكات من قِبل أطراف مؤثرة عديدة، تجعلنا نقرر بأن التشريعات لا تكفي لوحدها، ولذا فلا بد من نضال بيئي مجتمعي عبر تفعيل مجموعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني.

ولتوضيح فكرة «هرم الفاعلية البيئية المجتمعية» التي نطرحها في هذا الكتاب، وللتأكيد على الحاجة لهذه المنظومات الثلاث وفق ترتيب وأولوية ووزن نسبي معين، نشير إلى أننا قد خلصنا إلى أنه من المنطقي أن نقرر بأن ظاهرة السلوك الإنساني ومنه ظاهرة السلوك المجتمعي البيئي تتبع منحنى «التوزيع الطبيعي» Normal Distribution، مثلها مثل بقية الظواهر كذكاء الناس وأدائهم الأكاديمي والمهني وأطوالهم وأوزانهم ونحو ذلك.

وتقريرنا بأن السلوك البيئي يتبع التوزيع الطبيعي لا يعني بأنه يخضع لهذا التوزيع الإحصائي بدقة صارمة، وإنما بشكل عام، حيث إننا نتوقع أن يكون توزيع شرائح المجتمع وفق نموذج «هرم الفاعلية البيئية المجتمعية» كما يلي:

- ما يقارب ٢,٥٪ من المجتمع يحتاجون فقط إلى منظومة الوعي والأخلاق.
- ما يقارب ٩٥٪ من المجتمع يحتاجون إلى التشريعات والآليات الملزمة والرادعة.
- ما يقارب ٢,٥٪ لا تكفيهم التشريعات والآليات الملزمة والرادعة وإنما لا بد من تفعيل منظومة النضال المجتمعي من أجل دفعهم لأن يلتزموا بالاستدامة البيئية.

ويمكن توضيح فكرة خضوع نموذجنا للتوزيع الطبيعي كما في الشكل التالي:

شكل ١٢ - ٢ تموضع منظومات هرم الفاعلية البيئية المجتمعية في منحنى التوزيع الطبيعي

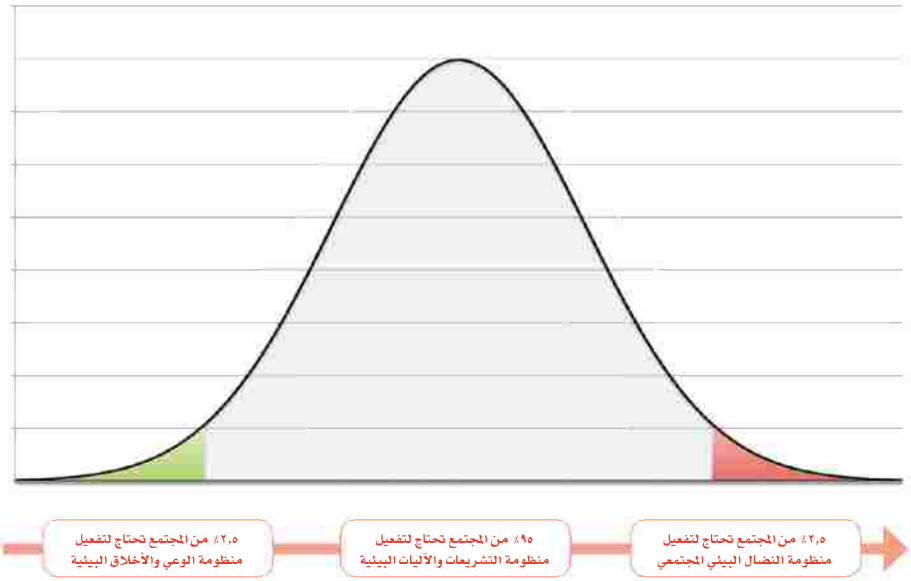

وسوف أتناول تلك المنظومات الثلاث (الوعي والأخلاق، والتشريعات والآليات، والنضال البيئي المجتمعي) بشكل أكثر تفصيلاً عبر المحاور التالية.

١٢-٢-١ الوعي والأخلاق البيئية

١٢-٢-١-١ الوعي البيئي

المسألة البيئية تحتاج إلى جهد مكثف كي يترسخ الوعي المجتمعي لدى مختلف الشرائح حيال أهمية البيئة وحتمية المحافظة عليها بأنظمتها ومكوناتها وتنوعها الحيوي. ولذلك فقد أوصت اليونسكو عام ١٩٩٠م بضرورة نشر المعلومات وتعزيز الوعي البيئي وتنمية الاتجاهات الإيجابية والسلوك الحسن حيال البيئة، كما أكد مؤتمر الأرض (ري دي جانيرو، ١٩٩٢م) على أهمية «تعليم الاستدامة» عبر وضع البرامج التعليمية اللازمة لتكريس الوعي البيئي، على أن تكون تلك البرامج موجهة لمختلف شرائح الطلبة بحيث تشمل التعليم العام والتعليم الجامعي والدراسات

العليا والتعليم التقني والمهني والتعليم العسكري ونحو ذلك[٣٢٥]. ومن المهم إشراك الشخصيات المشهورة والجماهيرية في عملية التوعية البيئية، وذلك لما يملكونه من قدرة على إيصال الرسالة المقنعة لشرائح عريضة في المجتمع.

هنالك نماذج عديدة للتوعية البيئية من قبل شخصيات جماهيرية، وللتعرف على أحدها شاهد الفيلم الوثائقي:

(دفعة محفزة لحماية المناخ - أفكار عالمية)

www.youtube.com/watch?v=6rhxzalkiqQ

تفيد دراسات عربية عديدة بانخفاض مستوى «الوعي البيئي» لدى شرائح مختلفة من الطلبة والمواطنين العرب في أقطار عربية، سواء كان ذلك الوعي تجاه موضوعات البيئة أو التشريعات البيئية[٣٢٦]، ونظرًا لتشابه الظروف والمعطيات الثقافية والاجتماعية والسياسية بين الدول العربية، فإنه يمكننا القول: إن مثل تلك النتائج تعبر بشكل عام عن الوضع السائد في عالمنا العربي وبالذات في المناطق الفقيرة والعشوائية، لدرجة أن باحثًا عربيًّا استخدم مصطلح «الأمية البيئية» في دراسة تطبيقية على إحدى العشوائيات في المملكة العربية السعودية[٣٢٧]، وهنالك شكاوى عديدة في عدد من الدول المتقدمة حيال مسألة انخفاض الوعي البيئي.

ولانخفاض مستويات الوعي البيئي فقد تم تطوير إطار علمي يتعلق بـ «التربية البيئية» Environmental Education وهي تعكس كافة الجهود التي تبذلها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتوفير قدر كاف من الوعي Awareness والإدراك Perception البيئي، بما يسهم في إنتاج سلوك سليم تجاه البيئة، ويقتضي ذلك تزويد كافة الشرائح الاجتماعية والعمرية والعلمية بالحقائق والمعلومات والاتجاهات والعادات والقيم الإيجابية والمهارات العملية بما يحافظ على البيئة ويصونها وينجح في استدامتها، على أن تستمر التربية البيئية «من المهد إلى اللحد» (انظر شكل ١٢-٣)، وبما يضمن تكوين «الضمير البيئي»، وكل ذلك يتطلب جهدًا مشتركًا وتعاونًا مثمرًا بين البيت والمدرسة ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، كل بحسبه[٣٢٨]، ونحن نعد كل ذلك مقومًا من مقومات بناء «المجتمع الأخضر» وما نرومه من سلوكيات خيِّرة لأفراده حيال البيئة بكامل عناصرها ومكوناتها وطيفها الحيوي.

شكل ١٢ - ٣ غرس الفاعلية البيئية لدى الأطفال

١٢-٢-١-٢ نحو أخلاق بيئة جديدة: من السوداء إلى الخضراء

استعراضنا لمفهوم «التنمية الجائرة بيئيًّا» (أو التنمية المتوحشة) بجانب استعراضنا لبعض التهديدات البيئية كالتلوث البيئي في الفصل الخامس وهو ما يشكل جزءًا من «الوعي البيئي»، يجعلنا ذلك كله نقرر بأننا نعيش أزمة أخلاقية حادة، فتدمير البيئة بمكوناتها وعناصرها وأنظمتها يجري على وتيرة متزايدة من قبل دول وشركات ومشروعات صناعية وإنتاجية وزراعية وشرائح اجتماعية عريضة، ولذا فإننا نتوجه بالقول: إن أكثر الممارسات البيئية تتم عبر حزمة من «الأخلاق السوداء» التي تعني:

> منظومة القيم التي يتبناها الإنسان في استغلال الأرض وعوالمها الأحيائية وأنظمتها البيئية بطرق تدميرية؛ في إطار خرافة مركزية الإنسان

ويمكن لنا تحليل تعريف «الأخلاق السوداء» عبر النقاط التالية:

١- الأخلاق السوداء هي منظومة أو حزمة متكاملة من القيم، التي يعضد بعضها بعضًا.

٢- تلك المنظومة القيمية تحكم أو توجِّه طريقة تفكير الإنسان وأعماله تجاه البيئة.

٣- يدخل في البيئة جميع عوالمها الأحيائية (جميع الكائنات الحية دون استثناء) وأنظمتها البيئية بمختلف وظائفها وأشكالها وأحجامها.

٤- «طرق تدميرية» جاءت نكرة، والنكرة في اللغة العربية تفيد العموم، ومعنى هذا أن التدمير قد يحصل بأي طريقة تُحدِثُ ضررًا بالغًا أو محدودًا في البيئة.

٥- تعود إلينا الفكرة الرديئة التي تقرر «مركزية الإنسان» في البيئة، مما يجعلنا نذهب بالقول إلى أنها فكرة محورية في أي مشروعات أو أعمال لتخريب البيئة بأي شكل كان، سواء أكانت هذه الفكرة في لبوس فلسفي يشرعن للإنسان تصرفاته الجائرة ضد الكائنات الأخرى والأنظمة البيئية المختلفة، أو كانت مجرد قناعات شخصية أو مجتمعية بسيطة تبرر مثل تلك الأعمال المدمرة للبيئة.

الانتهاكات البيئية الصارخة - والتي أشرنا إلى طرف منها في الفصل الخامس - حدثت لعوامل عديدة، ومن أهمها الانحياز الجائر في التنمية للأبعاد الاقتصادية على وجه التحديد. ومثل تلك الانتهاكات تدعونا إلى استدعاء السؤال الجوهري الذي طرحه الفيلسوف الاسترالي «ريتشارد سيلفان» في المؤتمر العالمي الخامس للفلسفة المنعقد في سنة ١٩٧٣م في مدينة «فارنا البلغارية» والمتمثل في: هل ثمة حاجة إلى أخلاق بيئية جديدة؟. وتجدر الإشارة إلى أنه في العام ذاته، كتب الفيلسوف النرويجي «آرني نايس» مقالة في المجلة الفلسفية الدولية Inquiry بعنوان: «الضحل والعميق، حركة الإيكولوجيا بعيدة المدى: خلاصة». وشهد عام ١٩٧٩م ظهور مجلة متخصصة في الأخلاق البيئية Environmental Ethics. وقد شكَّلت مثل تلك الإسهامات الفلسفية المعمقة تيارات عديدة مؤيدة للبعد الأخلاقي البيئي، ومن بينها «الحركة الخضراء الجذرية» التي تتضمن «المحاربين البيئيين» المنبثقة من «منظمة الأرض أولاً Earth First[٢٢٩].

شكل ١٢ - ٤ قطع الأشجار من الجرائم البيئية

مؤكد أننا في حاجة ماسة إلى أخلاق بيئية جديدة، ننسف بها منظومة «الأخلاق السوداء» التي يتعامل بها عدد كبير من الناس في العصر الحديث تجاه البيئة، ليكون تقييم مدى أخلاقية أعمال الإنسان غير مقصور على إحداث الضرر بالبشر فقط وإنما بأي جزء من أجزاء المنظومة البيئية بما فيها المنظومة الحيوية[٣٣٠]، فمثلاً «قطع الأشجار» قد يكون مبررًا عند البعض ما دام أنه لا يحدث ضررًا على بقية الناس (انظر شكل ١٢-٤)، وكما يقرر «ريتشارد سيلفان» في بحثه المشار إليه آنفًا بالقول: «إن المزارع الذي يقطع ٧٥٪ من أشجار أحد المنحدرات، ويطلق أبقاره في الأرض المنزوعة الشجر، ويجرف مساقط المياه والصخور والأتربة ويرميها في النهر المشترك، يظل (إن كان كذلك) عضوًا محترمًا في المجتمع»[٣٣١]، ويعني هذا أن قطع الأشجار ونحو ذلك ليس «مسألة بيئية»، ومن ثم فهو ليس مجالاً لأن يكون ضمن «الأخلاق البيئية» و«الاعتبارات الاجتماعية»، وهذا خطأ شنيع، إذ يجب أن تندرج جميع توجهاتنا وتصرفاتنا ضمن أعمال التقييم في ضوء «الأخلاق البيئية» و«الأعراف المجتمعية»، بحيث نحدد مستويات أخلاقيتها وقبولها وفق انعكاساتها البيئية وسلبياتها ليس على الإنسان فقط، وإنما على جميع الكائنات الحية بمختلف أشكالها ووظائفها، وعلى جميع الأنظمة البيئية، بما يضمن في نهاية المطاف الحفاظ على الاستقرار والتوازن البيئي.

وتأسيسًا على ما فات تقريره، نتوجه بالقول: إنه قد آن أوان تجاوز حدود ومرجعية وشؤم «الأخلاق السوداء» إلى أخلاق بيئية جديدة، وهي: «الأخلاق الخضراء»، والتي يمكن تعريفها بأنها:

منظومة القيم الخيِّرة التي يتبناها المجتمع الأخضر في استغلال الأرض وعوالمها الأحيائية وأنظمتها البيئية بطرق مستدامة؛ في إطار مركزية استخلاف الإنسان.

ويمكن لنا أن نقف مع هذا التعريف ونفككه بطريقة تحليلية مختصرة كما يلي:

١- الأخلاق الخضراء هي منظومة أو حزمة متكاملة من القيم، التي يعضد بعضها بعضًا، في سياق مجتمعي يتبنى معايير قيمية وسلوكية إيجابية حيال البيئة.

٢- تلك المنظومة القيمية يجب أن تكون «خيِّرة»، أي أنها جالبة للخير ومتجنبة للشر ولإحداثه أو التسبب به، مما يؤكد على أهمية الإطار القيمي الخيِّر للمجتمع الأخضر.

٣- تلك المنظومة القيمية الخيِّرة هي التي يجب أن تحكم أو توجه طريقة تفكير «المجتمع الأخضر» وأعماله تجاه البيئة.

٤- يدخل في البيئة جميع عوالمها الأحيائية (جميع الكائنات الحية دون استثناء) وأنظمتها البيئية بمختلف وظائفها وأشكالها وأحجامها.

٥- «طرق مستدامة» جاءت نكرة، والنكرة في اللغة العربية تفيد العموم، ومعنى هذا أن الاستدامة يجب تحقيقها من قِبل «المجتمع الأخضر» باستخدام كافة الأساليب الممكنة التي تثبت فاعليتها وكفاءتها.

٦- منظور الاستدامة، يعني وجوب إحداث التوازن الدائم بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في أي عمل بشري، ومنها أعمال التنمية التي يتبناها «المجتمع الأخضر».

٧- هذا التعريف يؤسس «مرجعيته» على مبدأ «مركزية استخلاف الإنسان» في الكون، الذي يتيح للإنسان «عمارة» الأرض شريطة ألا يخربها، ويصلح فيها ولا يفسد، الأمر الذي يمكّنه من اغتنام حياة كريمة قابلة للتنمية في جوانبها المختلفة، دون الإضرار بالبيئة، بعوالمها وأنظمتها المختلفة.

ولأهمية البعد البيئي في الاستدامة فثمة من يدعو إلى تأسيس «مواطنية بيئية» Environmental Citizenship[٣٣٢]. ومثل هذه المواطنية مطلب مُلِحٌّ، وليس ترفًا فكريًّا أو شعارات «مفاهيمية» خاوية. وقد سبقت الإشارة إلى أنني قد دعوت - في بحث سابق - إلى تأسيس ما أصفه بـ «قبيلة أخلاقية كونية» Universal Moral Tribe لتكون بمثابة ذراع قيمي ووازع أخلاقي أممي، ويمكن لهذا الذراع أن يساند «المجتمعات الخضراء» في دفاعها عن كوكبنا الأرض ضد الجشع والأنانية والنزعة الاستهلاكية المادية المفرطة، مع الإشادة ببعض المبادرات الخيرة في هذا الاتجاه ومنها تأسيس «مجلس مستقبل العالم» World Future Council, WFC الذي يتضمن كوكبة من المفكرين على مستوى العالم، بغية بناء منتدى عالمي للتباحث والنقاش حول البيئة والأخطار المحدقة بها، مع التوسل بالتفكير المبدع لوضع أفكار مبتكرة تسهم في الحل[٣٣٣].

ومما لا شك فيه أن تجذير «الأخلاق الخضراء» وانتزاع «الأخلاق السوداء» من العقل الجمعي يحتاج ذلك كله إلى نوع من «النضال البيئي» الكبير، بما في ذلك تعزيز مؤسسات المجتمع المدني وتحريك العقول والطاقات الشابة ومراكز الأبحاث ووسائل التأثير على الرأي العام وصناعة الاتجاهات، وذلك عبر خطط إستراتيجية طويلة ومتوسطة الأجل، على أن تترجم إلى خطط تنفيذية وبرامج عمل متوسطة وقصيرة الأجل.

ومع أهمية البعد الأخلاقي ومحوريته في معالجة الكثير من المعضلات البيئية على المستوى البعيد، إلا أنه لا يكفي ما لم تصحبه حزمة متكاملة من التشريعات البيئية وفق ما طرحناه في «نموذج هرم الفاعلية البيئية المجتمعية»، وهذا ما سوف نعرضه في المحور التالي.

١٢-٢-٢ التشريعات البيئية

أوضحنا سابقًا بأن منظومة الوعي والأخلاق البيئية هي الأساس الذي يجب بناؤه وترسيخه، غير أن تلك المنظومة لا تكفي لوحدها، فالأخلاق الرديئة كالأنانية يصعب انتزاعها من الثقافة المجتمعية والسلوكيات العملية، ما لم تسن تشريعات عقابية صارمة بحق كل من ينتهك البيئة ويعرضها لأي شكل من أشكال الأضرار على المستويات القريبة والمتوسطة والطويلة الأجل. وهنا تتكون أسئلة عديدة، ومنها:

- كيف يمكن سن تشريعات عقابية صارمة؟
- كيف يمكن مراقبة السلوكيات المهدِّدة للبيئة؟
- كيف يمكن ضمان تطبيق تلك التشريعات بعدالة وإنصاف وتجرد وصرامة؟

تعد التشريعات البيئية حديثة نظرًا لتأخر الاهتمام بالمسألة البيئية في العالم، حيث لم تتم مراعاة هذه المسألة في أوقات مبكرة، وقد تضمنت أكثر التشريعات عقوبات جزائية، نظرًا لأنه من غير المفيد إصدار تشريعات دون عقوبات رادعة[٣٣٤]، وبخاصة أننا ندرك بأن الأرض لا لسان لها، وهي لا تمتلك أي قدرة على إيقاع أي نوع من العقاب على المنتهكين لمواردها وحقوقها كالمرتكبين لجرائم التلوث البيئي. و«العقوبة جزاء تقويمي، ينطوي على إيلام مقصود، تنزل بمرتكب الجريمة طالما أنه كان أهلاً للمسؤولية الجنائية. ويتحقق الإيلام عن طريق المس بحق من حقوق المحكوم عليه، وتتحدد جسامة العقوبة بمقدار أهمية الحق المعتدى عليه ودرجة المساس به»، وقد تصل العقوبة إلى «الإعدام» كمن يجلب المواد والنفايات النووية ويقوم بدفنها أو إغراقها أو تخزينها كما في القانون الإماراتي، وتشمل العقوبات: الحبس والغرامة والمصادرة وإغلاق المنظمة ونحو ذلك[٣٣٥]. ويمكن تصنيف التشريعات البيئية إلى:

١٢-٢-٢-١ تشريعات بيئية دولية

تشير التشريعات البيئية الدولية إلى المنظومة القانونية التي يتم إصدارها من قبل المنظمات الدولية، وهي على درجة كبيرة من الأهمية نظرًا لجهة إصدارها ومكانتها القانونية ولاكتمال أبعادها البيئية. وقد تكون تلك التشريعات على شكل: اتفاقيات أو معاهدات أو بروتوكولات. وهنالك تشريعات دولية ضخمة في المجال البيئي، نظرًا لتعقد الظاهرة البيئية، وتنامي التهديدات والانتهاكات البيئية، حيث تجاوز عددها ١٥٠ وثيقة تشريعية[٣٣٦] (انظر الصندوق ١٢-١ كأمثلة على التشريعات البيئية الدولية).

وقد أكدت التشريعات الدولية على أن واجب حماية البيئة يقع على عاتق جميع الدول لضمان رفاهية المجتمعات، ومن ذلك ما جاء في «الميثاق العالمي للطبيعة» الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٢م ، حيث ينص في مادته الأولى على ما يلي[٣٣٧]:

> «للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشية مرضية وفي بيئة محيطة تسمح له بالحياة بكرامة ورفاهية، وعلى الإنسان واجب مقدس في حماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلة».

وتتعين الإشارة إلى أن التوقيع على التشريعات الدولية لا يعني بالضرورة الالتزام بها، فمثلاً وقعت دول عربية وغير عربية على تشريعات عديدة وتبقى نسب التطبيق والإنجاز منخفضة كالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيئي CBD واتفاقية التجارة الدولية للكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض CITES واتفاقية الأراضي الرطبة RAMSER وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون ODSs[٣٣٨].

صندوق ١٢-١ أمثلة على التشريعات البيئية الدولية

في مجال الحماية من المواد والنفايات الخطرة: هنالك العديد من الاتفاقيات، ومنها:

- «اتفاقية بازل» ١٩٨٩م، وقد دخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٢، وتهدف إلى التحكم والسيطرة في عملية نقل المواد والنفايات الخطرة عبر الحدود وخفض حجم وسمّية النفايات الخطرة، وقد تم تعديل هذه الاتفاقية في «اتفاقية جنيف» في ١٩٩٥ ثم عدلت في بازل أيضًا في ١٩٩٩.
- «اتفاقية استوكهولم» في ٢٠٠٢م، وتم تنفيذها في ٢٠٠٤، وتستهدف حماية الصحة العامة والبيئة من الملوثات العضوية الثابتة واتخاذ التدابير اللازمة في جميع مراحل حياتها.

في مجال حماية طبقة الأوزون: ثمة اتفاقيات عديدة في هذا المجال الحيوي، ومنها على سبيل المثال:

- «اتفاقية فيينا» لحماية طبقة الأوزون عام ١٩٨٥م، وقد تركزت على التدابير اللازمة لمواجهة الانبعاثات المؤثرة على هذه الطبقة، مع تحديد الطرق اللازمة لخفض آثار الأنشطة البشرية، وتقديم المعونة الفنية للدول النامية.
- «بروتوكول مونتريال» في عام ١٩٨٧م، ودخل حيز التطبيق في ١٩٨٩، ويستهدف التزام الدول في الحد من الانبعاثات المؤثرة على طبقة الأوزون، مع التزام الدول بخفض الحجم الكلي لها، في خطوة للتخلص منها نهائيًا مع استخدام المعرفة العلمية والتقنيات المناسبة، وقد شهد هذا البروتوكول عدة تعديلات كتعديل لندن في ١٩٩٠ وتعديل كوبنهاغن ١٩٩٢.

في مجال التغير المناخي: وضعت العديد من الاتفاقيات في هذا المجال، ومن أهمها:

- «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي» في عام ١٩٩٢م، مع البدء بتنفيذها في ٢٠٠٥، وتسعى إلى تثبيت تركيزات غازات الاحترار الكوني في الغلاف الجوي بما يحد من تدخلات البشر في مسألة التغير المناخي، ضمن سياق يتيح عدم التعرض للأنشطة الزراعية والتنمية الاقتصادية المستدامة.
- «بروتوكول كيوتو»، حيث اعتمد هذا البروتوكول في مدينة كيوتو اليابانية عام ١٩٩٧م، وبدء التنفيذ في ٢٠٠٤، ويسعى هذا البروتوكول إلى تحقيق الأهداف النهائية لـ « اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي».

المصدر: انظر: الجندي (٢٠٠٨)، التشريعات البيئية.

١٢-٢-٢-٢ تشريعات بيئية وطنية

يقصد بالتشريعات البيئية الوطنية المنظومة القانونية التي تسن داخل كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتختلف في مستوياتها القانونية. ولقد سنت دول عربية عديدة بعض التشريعات البيئية التي تختلف في درجات عمقها واكتمالها كتلك التي تم سنها في الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت وعمان والبحرين ولبنان ومصر والجزائر والمغرب واليمن، وتعد هذه الخطوة إيجابية ويجب تشجيعها ودعمها. ويرى بعض المتخصصين العرب أن تلك التشريعات تتسم بجوانب إيجابية عديدة كتبني الحماية البيئية والتأكيد على أهمية «الإدارة البيئية» واستخدام «تقييم الأثر البيئي»، ومعالجة أنواع التلوث، ومحاولة الربط بين التنمية والبيئة[٢٣٩]، غير أن ثمة ملاحظات جوهرية، ومنها[٢٤٠]:

١- عدم الاكتمال من جهة ملامسة مختلف الأبعاد البيئية.

٢- التشريعات العربية لم تتضمن كامل بنود الاتفاقيات الدولية البيئية التي تم التوقيع عليها من قبل الدول العربية.

٣- سن هذه التشريعات من قبل الأنظمة السياسية وضعف مشاركة المجتمع ومؤسساته المختلفة.

٤- ضعف «الحس البيئي» لدى المشرِّع العربي في المجال البيئي.

٥- ضعف الآليات المصاحبة للتشريعات التي تضمن تطبيقها بدقة وصرامة.

١٢-٢-٣ النضال البيئي المجتمعي

مع الأهمية الكبيرة للتشريعات البيئية، إلا أنها وكما أوضحنا آنفًا لا تكفي، حيث تمس الحاجة إلى تفعيل التروس الاجتماعية كضمانة من أي اختراقات وانتهاكات قد تحدث من مؤسسات أو شخصيات نافذة في المجتمع، كالشركات عابرة القارات وما تقترفه من خطايا بيئية كبيرة، وهذا أمر ثابت في دول عديدة، حيث تمتلك نفوذًا وتأثيرًا هائلين[٢٤١]، وكل ما سبق يعني أننا بحاجة إلى نوع من «الفاعلية المجتمعية» لإكمال أبعاد «المجتمع الأخضر» الذي نروم بناءه.

ينص التقرير العربي للبيئة على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار وتطوير أساليب الشفافية والحوكمة[٣٤٢]. وهذا يعني ضرورة أن يتاح لمؤسسات المجتمع المدني أن تتحرك بكل حرية في الهوامش البيئية بما يجعلها قادرة على الإسهام في وقف الانتهاكات البيئية والحد منها. وهنا يمكن الإشارة إلى القانون الجزائري حيث كفل في مادته (٣٥) من القانون ٠٣-١٠ الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة قدرًا كبيرًا من الحرية في كيفية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمسألة البيئية وممارسة أنشطتها وفق القانون سواء أكان عملاً توعويًا أو تحسيسيًا أو تطوعيًا ميدانيًا أو رقابيًا بما في ذلك كشف الانتهاكات البيئية أمام الرأي العام، فضلًا على إسهامها في صناعة القرار البيئي وفي جهود «الإدارة البيئية»، كما مكّنها القانون الجزائري من رفع قضايا في المحاكم ضد الانتهاكات البيئية التي تحدث من قبل منظمات أو جماعات أو أفراد[٣٤٣].

وهنالك عدد من الجمعيات والمنظمات البيئية في العالم العربي تقدم جهدًا مشكورًا ضمن قدراتها وميزانياتها المحدودة. ومع ذلك، فثمة ملاحظات من شأنها إضعاف أداء ومستويات تأثير تلك الجمعيات والمنظمات، ومن ذلك ما يلي[٣٤٤]:

١- عدم منح الجمعيات والمنظمات البيئية الصفة القانونية أو الاعتبارية أو تعطيل ذلك وتأخيره في بعض الدول العربية.

٢- عدم تمكين الجمعيات والمنظمات البيئية من التمتع ببعض حقوقها تجاه البيئة التي كفلها لها القانون كالحق في التقاضي أو الحصول على بعض المعلومات اللازمة.

٣- إمكانية حل الجمعيات والمنظمات البيئية بطريقة إدارية أو سياسية بعيدًا عن القضاء.

٤- ضعف البعد التخطيطي في الجمعيات والمنظمات البيئية، مما ينعكس سلبًا على الأداء والفاعلية.

٥- انخفاض مستويات التطوع لدى شرائح عريضة.

٦- ضعف التنسيق فيما بينها ومع الأطراف ذات الصلة.

٧- ضعف تفعيل وسائل الإعلام في إيصال رسالتها، ومن ذلك ضعف تفعيلها للنجوم والمشاهير.

وما سبق يوجب تقوية منظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن البيئة والمحافظة عليها، ودعمها تشريعيًّا وماليًّا وإجرائيًّا وتعاونيًّا، مع ضرورة الإفادة من تجارب الدول المميزة في هذا المجال. وفي هذا السياق، يمكن الإفادة من الفكرة التي يطرحها البعض وتتمثل في «البيئوية» أو «البيئانية» Environmentalism، والتي تعكس فلسفة بيئية تجهد لأن تكون منصة فكرية أخلاقية اجتماعية سياسية تحدث توزانًا بين متطلبات الإنسان وبقية المكونات الحية، بما يضمن قدرًا كافيًا من الاستدامة للتنوع الحيوي Biodiversity في إطار يحافظ على البيئة وعناصرها وأنظمتها البيئية Ecosystems، ويعالج المشكلات ويواجه التحديات البيئية، ويستغل الفرص المتاحة في هذا الصدد، ونحن نرى أن فكرة «البيئوية» معضدة لمفهوم «المجتمع الأخضر» في بعض الجوانب[٢٤٥].

والنضال البيئي يستلزم تحقيق قدر عالٍ من «المشاركة الشعبية» التي تعد ضمانة أكيدة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث إنها تعمل وكأنها ميكانزيم تلقائيّ يعيد للمجتمع توازنه في سائر المجالات في سياق مجتمعي ينشد العدالة الاجتماعية والحرية الرشيدة والتنمية المتوازنة، ويحارب الفساد والأنانية والجشع والتغول على البيئة والإنسان والحقوق. وفي هذا السياق، نشدد القول على ضرورة تفعيل المكوِّن الحضاري في البعد الديني إزاء أبعاد التنمية المستدامة، فالإسلام الحضاري يغرس بمهارة فائقة مقومات «الإنسان الأخضر» و«المجتمع الأخضر»، والعدالة الاجتماعية، والتنمية والرفاه الاقتصادي، عبر تشريعاته ومبادئه.كما أن النضال البيئي المجتمعي يتطلب تفعيلاً ذكيًّا ومتواصلاً لـ «العمل التطوعي» لدى مختلف الشرائح في المجتمع، ومنها شريحة الطلبة الجامعيين (للمزيد، انظر مبحث «التطوع الأخضر» في الفصل الخامس عشر).

ملخص الفصل الثاني عشر

يمكن تلخيص أبرز النقاط الواردة في هذا الفصل عبر الآتي:

- التحديات البيئية المتفاقمة تستلزم تفعيلاً ذكيًّا للفاعلية المجتمعية، وفي سياق الإسهام في تحقيق الاستدامة البيئية المستهدفة، وفي ضوء مفهوم «المجتمع الأخضر» طرح هذا الفصل نموذجًا جديدًا، وهو: «نموذج هرم الفاعلية البيئية المجتمعية».

- «نموذج هرم الفاعلية البيئية المجتمعية» يتكون من: منظومة الوعي والأخلاق البيئية، منظومة التشريعات والآليات البيئية، منظومة النضال المجتمعي البيئي، وتعد كلها من مقومات بناء «المجتمع الأخضر».

- الوعي البيئي ركيزة محورية في التأثير البيئي، ويتطلب أمورًا عديدة، ومن أهمها: «التربية البيئية» لتكوين «الضمير البيئي».

- التلوث البيئي يعد لونًا من «الأخلاق السوداء» التي يجب تجاوزها، على نحو يغذي السير نحو «الأخلاق الخضراء» والتي تشير إلى: منظومة القيم الخيِّرة التي يتبناها «المجتمع الأخضر» في استغلال الأرض وعوالمها الأحيائية وأنظمتها البيئية بطرق مستدامة؛ في إطار مركزية استخلاف الإنسان.

- هنالك تشريعات بيئية عديدة على المستوى الدولي والعربي، وقد تم سنها في مراحل مختلفة. والتشريعات البيئية يجب أن تتضمن عقوبات جزائية رادعة، بجانب إكمال الآليات اللازمة لتطبيقها بدقة وصرامة وعدالة ونزاهة.

- هنالك بعض الإيجابيات في التشريعات البيئية العربية، غير أنها تعاني من سلبيات خطيرة، سواء في الصياغة أو التطبيق أو المتابعة والتقييم.

- التشريعات البيئية لا تكفي وحدها لإحداث التأثير البيئي المستهدف لتحقيق الاستدامة البيئية، وذلك لأسباب عديدة، ومنها عدم التزام الكثير من الحكومات والشركات بها، مما يوجب تفعيل المكون المجتمعي عبر مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في المجال البيئي.

- في العالم العربي هنالك بعض الجمعيات والمنظمات البيئية، ومع الجهد المشكور الذي تقوم به، إلا أنها تعاني من ضعف في الأداء والإنتاجية والتأثير لعوامل عديدة.
- يمكن الإفادة من التجارب المميزة في مجال النضال المجتمعي البيئي، ومنها فكرة «البيئوية» أو «البيائنية»، وهي فكرة معضدة لـ «المجتمع الأخضر» في بعض الجوانب.

أبرز مصطلحات الفصل الثاني عشر

- **المجتمع الأخضر.** مجموعة بشرية تتقاسم أرضًا وثقافة وهُوية وشعورًا بالوحدة وطرائقَ مستدامةً في استغلال الأرض لتحقيق التنمية المتوخاة؛ شريطة ضمان كافة حقوق البيئة، بعناصرها وأنظمتها وطيفها الحيوي.
- **هرم الفاعلية البيئية المجتمعية.** منظومات متسلسلة من عوامل فكرية وأخلاقية وتشريعية ومجتمعية، يجب توافرها بقدر كافٍ من أجل إحداث التأثير البيئي المستهدف بما يحقق الاستدامة البيئية.
- **الأخلاق السوداء.** منظومة القيم التي يتبناها الإنسان في استغلال الأرض وعوالمها الأحيائية وأنظمتها البيئية بطرق تدميرية؛ في إطار خرافة مركزية الإنسان.
- **الأخلاق الخضراء.** منظومة القيم الخيِّرة التي يتبناها المجتمع الأخضر في استغلال الأرض وعوالمها الأحيائية وأنظمتها البيئية بطرق مستدامة؛ في إطار مركزية استخلاف الإنسان.

أسئلة لتعميق الفهم

١- عرِّف مفهوم «المجتمع الأخضر» مع بيان أهم المسوغات لتبني هذا المفهوم؟

٢- مع الاستعانة بالرسم التوضيحي، ما المقصود بـ«نموذج هرم الفاعلية البيئية المجتمعية»، وما مكوناته مع الشرح المختصر، وما علاقته بمفهوم «المجتمع الأخضر»؟

٣- قم بعملية ربط تحليلية بين «نموذج هرم الفاعلية البيئية المجتمعية» ومفهوم «الاستدامة البيئية» الذي تم طرحه في الفصل السادس؟

٤- اشرح فكرة «تموضع منظومات هرم الفاعلية البيئية المجتمعية في منحنى التوزيع الطبيعي» في ضوء الشكل ١٢-٢، مع الأمثلة والتطبيقات؟

٥- كيف يمكن تنمية «الوعي البيئي» مع التعريج بالشرح والتمثيل على مفاهيم «التربية البيئية» و«الضمير البيئي»؟

٦- هل تحتاج البشرية في الوقت الراهن إلى أخلاق بيئية جديدة؟ ولماذا؟ معززًا إجابتك بمنظور فلسفي.

٧- قارن بين مصطلحي «الأخلاق السوداء» و«الأخلاق الخضراء» بطريقة تحليلية علمية؟

٨- وضح المقصود بالتشريعات والآليات البيئية مع بيان أنواعها وأمثلة عليها مع مراعاة ما ورد في الصندوق ١٢-١؟

٩- لماذا لا يكفي تبني التشريعات البيئية في إحداث التأثير البيئي المستهدف؟

١٠- وضح بالشرح والتمثيل المقصود بالنضال البيئي المجتمعي، وكيف يمكن الإفادة من التجارب المميزة في هذا المجال؟

أنشطة بحثية

النشاط الأول:

نفذ نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد مستويات «الوعي البيئي»، على أن يتضمن النشاط:

١- تصميم استبانة.
٢- عينة لا تقل عن ٥٠ طالبًا في الجامعة التي تدرس فيها.
٣- عينة لا تقل عن ٥٠طالبًا في المرحلة الثانوية.
٤- عينة لا تقل عن ٥٠طالبًا في المرحلة المتوسطة.
٥- تحليلاً إحصائيًّا للنتائج.
٦- مقارنة بين نتائج العينات.
٧- توصيات ومقترحات لتدعيم «الوعي البيئي».

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدت عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الثاني (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتصنيف منظومة الأخلاق البيئية السائدة في بلدكم وتحديد ما إذا كانت أقرب إلى «الأخلاق السوداء» أو «الأخلاق الخضراء»، على أن يتضمن النشاط:

١- مشاهدات ميدانية ذات علاقة بالأخلاق البيئية لا تقل عن ٦٠ مشاهدة.
٢- أن تكون المشاهدات السابقة في خمسة أماكن مختلفة على الأقل.
٣- تحليلاً لتلك المشاهدات وتوصيفها بطريقة علمية واضحة.
٤- وضع إطار لتحليل النتائج لتوصيف منظومة الأخلاق البيئية.
٥- تحديدًا إلى أي درجة يمكن تعميم النتائج التي تم التوصل إليها مع إيضاح الأسباب.
٦- توصيات ومقترحات لتدعيم منظومة الأخلاق البيئية.
٧- تأسيس حساب في أحد مواقع التواصل الاجتماعي للتوعية بالأخلاق الخضراء.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.